الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/111
14 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH/RUSSIAN

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ من نائب رئيس وفد الاتحاد الروسي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين موجهة إلى رئيس اللجنة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية الروسية فيما يتصل ببعض مشكلات الكنيسة الأرثوذكسية في استونيا ، وأرجو التكرم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة .

(توقيع): فيتشلاف باكمين

اسمحوا لي أن أسترعي اهتمامكم إلى بعض المشكلات التي نشأت في العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية والسلطات الحكومية لجمهورية استونيا .

إن الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية التي تقدم الرعاية الروحية للمسيحيين الأرثوذكس الاستونيين والروس وغيرهم من الجنسيات الأخرى ، تتبع بطريركية موسكو ، مع تمتعها باستقلال كبير في مسائل الإدارة الداخلية . وتنتمي الأغلبية المطلقة للأرثوذكس في استونيا لهذه الكنيسة .

وقد كانت الطوائف الأرثوذكسية التي عاشت على أرض استونيا منذ قديم الزمان في دائرة اختصاص الكنيسة الروسية دائما . وفي عام ١٩٢٠ ، أعطى البطريرك تيخون بطريرك موسكو وكل روسيا للكنيسة الأرثوذكسية الاستونية الاستقلال في المسائل المتصلة بالشؤون الاقتصادية الكنسية ، والإدارية الكنسية ، والمدرسية والتعليمية ، والشؤون المدنية الكنسية . وابتداء من عام ١٩٢٣ كانت الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية تخضع لاختصاص بطريركية القسطنطينية . وقد ذكرت بطريركية القسطنطينية أن تبعية الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية لهذه البطريركية كانت ضرورية لاستحالة قيام علاقات للأرثوذكسية الاستونية مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية . وافترض أن مثل هذه التبعية ستنتهي عندما تعود العلاقات الطبيعية بين الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية وبطريركية موسكو .

وفي عام ١٩٤٠ ، دخل المسيحيون الأرثوذكس الاستونيون في دائرة اختصاص بطريركية موسكو . غير أن النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية ، الذي سجلته في عام ١٩٣٥ لم يلغ . واعتبر الوضع الذي ساد في سنوات ما بعد الحرب فيما يتعلق بإدارة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وضعاً مؤقتاً ، لكن الأوضاع في الاتحاد السوفياتي السابق لم تكن تسمح بالعودة الكاملة لأشكال العلاقة بين بطريركية موسكو وكنيسة استونيا التي كان يمكن وضعها في إطار النظام الأساسي المسجل في عام ١٩٣٥ . وأصبح ذلك ممكنا بعد أن تم في عام ١٩٨٨ اعتماد النظام الأساسي لإدارة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (الذي ينبغي التشديد على أنه لم يلغ النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية لعام ١٩٣٥) وبعد الأحداث السياسية اللاحقة ، التي أدت إلى انحلال الاتحاد السوفياتي واستعادة استونيا لاستقلالها وسيادتها .

وفي عام ١٩٩٢ ، اتخذ المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية الروسية قرارا يؤكد استقلال الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية في إدارتها الداخلية . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، أعلن رجال الكنيسة الاستونية وممثلو العلمانيين فيها تمسكهم بالمحافظة على استقلال الكنيسة الاستونية ضمن إطار بطريركية موسكو .

وفي عام ١٩٤٧ ، أقام بعض رجال الكنيسة الذين هاجروا من استونيا "مجمع الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية" في ستكهولم . ولم يكن لهذا المجمع أي روابط مع استونيا ولم يفعل شيئا في الواقع . وهو يتكون في الوقت الحاضر ، على خلاف ما يقضي به القانون الكنسي الأرثوذكسي ، من قساوسة وعلمانيين ، ولا يضم أي أساقفة .

وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، سجلت إدارة الشؤون الدينية بوزارة خارجية استونيا النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية الذي قدمه للتسجيل المجمع "الأجنبي" للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر رفضت إدارة الشؤون الدينية تسجيل النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية القائمة فعلا في استونيا والتي تدخل في دائرة اختصاص بطريركية موسكو . والسبب الذي أعلن لهذا الرفض أن وثيقة تحمل نفس الإسم قد تم تسجيلها بالفعل . ويضع هذا القرار الذي اتخذه جهاز حكومي قائم المجمع "الأجنبي" في وضع الخليفة الوحيد للكنيسة الاستونية في سنوات ما قبل الحرب ، مما سيؤدي ، وهو يؤدي بالفعل ، إلى انتهاكات جسيمة لمبادىء تنظيم الكنيسة الأرثوذكسية وإلى تجاهل حقوق المؤمنين التابعين للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية من استونيين وروس وممثلين للشعوب الأخرى ، الذين يرغبون في ألا يكونوا مجرد مواطنين مخلصين لبلدهم وإنما أبناء مخلصين أيضا لكنيستهم الأم . وقد يؤدي هذا القرار أيضا إلى حرمان المؤمنين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية من كنائسهم . ونتيجة لذلك قد تحدث منازعات حول ملكية مباني الكنائس . ولا يمكن لأحد التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه المنازعات . ومما يفاقم المشكلة أنه يمكن بموجب القرار المذكور تسليم جميع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية للمجمع "الأجنبي" . وسيحرم ذلك الكنيسة المذكورة من مصدرها الرئيسي للدعم المالي ، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من آثار .

ويجب التشديد على أن رفض تسجيل النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية التابعة لبطريركية موسكو لا يمكن إلا أن يعتبر تدخلا من الدولة في شؤون الكنيسة بهدف نقل حقوق الملكية من الكنيسة التي تنتمي إليها جميع الطوائف الأرثوذكسية في استونيا تقريبا ، والتي لم تكف عن تلبية الاحتياجات الروحية لرعيتها حتى في أصعب السنين ، إلى مجموعة أسسها المهاجرون من الأكليروس وأتباعهم القليلون في استونيا . إن إدارة الشؤون الدينية ، برفضها تسجيل النظام الأساسي للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية ، حاولت في الواقع أن تفرض سلفاً حق المجمع "الأجنبي" في خلافة كنيسة ما قبل الحرب ، وكانت في ذلك تتجاوز صلاحياتها وتعتدي على اختصاص السلطات القضائية .

وكانت إحدى نتائج القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته إدارة الشؤون الدينية أن بعض رجال الكنيسة أعلنوا ، تحت ضغط السلطات وخوفاً من فقدان مباني الكنائس الواقعة في أبرشياتهم ، عن استعدادهم للخروج من دائرة اختصاص الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الأستونية . وهكذا أصبح احتمال الانقسام في الكنيسة بتحريض من الدولة أمراً واقعاً . فإذا أثر هذا الانقسام في الجماهير العريضة من المؤمنين ، فإنه سيؤدي إلى انقسامات عميقة في المجتمع الأستوني على أساس الجنسية والانتماء الكنسي .

والقيادات الروحية في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية مقتنعة بأن المؤسسة الكنسية الوحيدة المؤهلة لحمل اسم الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الأستونية ولخلافة كنيسة ما قبل الحرب الأرثوذكسية في استونيا هي الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الأستونية التي يرأسها أسقف تالين وكل استونيا . ويجب التشديد هنا بصفة خاصة على أن الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الأستونية ، التي تتمتع بالاستقلال في إدارتها الداخلية ، لا تختلف عن الكنيسة التي سجلت نظامها الأساسي في عام ١٩٣٥ إلا في أنها تذكر في الصلوات اسم بطريركية موسكو في الخدمات الدينية التي تمارسها .

إنني أود أن أطلب منكم ، سيادة الرئيس ، استخدام سلطتكم ونفوذكم لعرض هذه المسألة على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنع إهدار الحقوق القانونية لاتباع الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الأستونية .

وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم موفور الصحة والنجاح . ليساعدكم الله في أعمالكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(توقيع)
رئيس قسم العلاقات الكنسية الخارجية ،
بطريركية موسكو ،
مطران سمولينسك وكالينينغراد

- - - - -